



## التجارة: محرك التنمية

تتنامي التجارة عبر الحدود بمعدل يناهز ضعف معدل النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي - سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية. ورغم أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب (البلدان النامية) انطلقت من قاعدة صغيرة نسبياً، فإن هذه التجارة آخذة في الاتساع بمعدل يفوق المعدل الذي تنمو به التجارة العالمية عموماً.

وترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتمويل من أجل التنمية، وتقدم مساهمة استراتيجية في النمو الاقتصادي:

- يمثل نمو الاقتصاد حوالي ٤٠ في المائة من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، باستثناء الولايات المتحدة.
  - أفصى النمو الاقتصادي الذي يستند إلى التصدير إلى تمكين البلدان النامية من تجميع ما يزيد على ٤,٤ تريليون دولار من الأرصدة الاحتياطية للعملة الدولية، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع هذه الأرصدة في العالم.
  - تتفوق البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية على البلدان المتقدمة النمو في سرعة النمو الذي تسجله في مجال الإنتاج والتجارة، وتزداد حصة هذه البلدان في التجارة العالمية، إذ ارتفعت هذه الحصة من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٧.
  - ومع ذلك، تتأثر التجارة بالتباطؤ الاقتصادي. وفي البيئة العالمية الحالية، تعاني بلدان نامية كثيرة من انخفاض الطلب على صادراتها.
  - بالرغم من تزايد التجارة فيما بين بلدان الجنوب، فإن البلدان الكبيرة ذات الاقتصادات المتقدمة النمو - وخاصة الولايات المتحدة - لا تزال تشكل السوق الرئيسية لصادرات العالم.
  - وقد تأثر الطلب في هذه البلدان سلباً من جراء التراجع الاقتصادي الراهن. وفي عام ٢٠٠٧، عندما بدأ النمو الاقتصادي القوي الذي استمر خمس سنوات بالتباطؤ، هبط معدل الزيادة في الواردات في العالم المتقدم النمو إلى مستوى ٤,٧ في المائة فقط، بعد أن كان ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦.
  - وفي منتصف عام ٢٠٠٨، أدى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى عكس الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية. وكان هذا الارتفاع في الأسعار شديد الارتباط بالنمو الاقتصادي الواسع النطاق في البلدان النامية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.
  - وفي عام ٢٠٠٨ امتدت نتائج الأزمة المالية والبطء الاقتصادي، التي نشأت في البلدان ذات الاقتصادات الكبرى، إلى بقية أجزاء العالم، وكان تراجع التجارة من العوامل الرئيسية لهذا التحول.
- وعلاوة على ذلك، يتزايد الميل نحو الحماية الاقتصادية تاريخياً خلال فترات تراجع النمو واضطراب الاقتصاد. وقد ظهرت خلال هذا العام مؤشرات المشاعر القومية فيما يتعلق بمسائل التجارة.

## قضايا السياسات في القرن الحادي والعشرين

لا تتوزع منافع التجارة بالتساوي بين بلدان العالم النامي حتى في أوقات النمو الاقتصادي القوي. فمنذ عام ٢٠٠١، على سبيل المثال، كانت حصة شرق آسيا وجنوبها من تجارة البضائع العالمية تتجاوز حصة كافة البلدان النامية الأخرى مجتمعة، وسادت نسبة مماثلة أيضاً فيما يتعلق بتجارة الخدمات.

وتعتبر البلدان الأقل نمواً التي تتميز بضعف اقتصادها وهشاشته، فضلاً عن البلدان غير الساحلية من البلدان الأقل استفادة من منافع التجارة. وقد أشار البنك الدولي في تقاريره إلى أن الافتقار للموانئ البحرية المحلية يزيد من تكاليف نقل التجارة الخارجية للبلد بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، كما أنه يقلل من حجم التجارة بالبلد المعني بمعدل يتراوح بين ٣٠ و٦٠ في المائة. ومن بين البلدان الأفريقية الخمسة والأربعين الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، هناك ٣١ بلداً (قرابة الثلثين) تعتبر من بين أقل البلدان نمواً، كما أن هناك ١١ بلداً (قرابة الربع) بلا سواحل، وهناك أيضاً عشرة بلدان مصنفة باعتبارها من أقل البلدان نمواً ومن البلدان غير الساحلية في نفس الوقت.

وفي المناقشات التي دارت في الأمم المتحدة لدى الإعداد لمؤتمر تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨، كان هناك اتفاق عام على أن هناك بلداناً نامية كثيرة بحاجة إلى ما يلي:



- تنمية القدرات الإنتاجية للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي تبدو منفتحة منذ التسعينات، وللتعويض عن عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق بأسلوب تفضيلي، وكذلك عن التحديات الأخرى التي ترتبط بإصلاح التجارة وتخريبها؛
- إمكانية الحصول على للتكنولوجيا، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية؛
- تهيئة بيئة محلية ملائمة للاستثمار والابتكار من جانب القطاع الخاص، علاوة على شبكات الأمان الاجتماعي الداعمة.

وتشكل المعونة لصالح التجارة آلية هامة لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من مشاركتها في التجارة الدولية، من خلال التعاون التقني والاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات.

ويؤكد العديد من البلدان النامية ممارسة ما لديها من سلطة في تحديد السياسات التجارية والسياسات المالية والاجتماعية ذات الصلة، بما يتمشى مع الأولويات والاستراتيجيات المقررة على الصعيد الوطني. ولا يجوز فرض التحرير الشامل للاقتصاد أو الإلزام به بوصفه حتمية سياسية لجميع البلدان.

وييدي مناصرو توسيع نطاق الفرص التجارية أمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية حرصهم على ضرورة أن تشجع هذه الاتفاقات التنمية، وأن تعزز وتساند التكامل في البلدان النامية، وأن تحافظ على الاتساق مع القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. وثمة تأكيد لما سبق أن اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية، الذي عقد في أكرا، غانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من دعم للاستمرار في التفاوض بشأن وضع نظام عالمي للأفضلية التجارية.

### جولة الدوحة الإنمائية للمحادثات التجارية

بدأت في الدوحة بقطر، في عام ٢٠٠١، مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، تستهدف الإبقاء على التوسع في التجارة الدولية التي تستند إلى القواعد الواجبة التنفيذ، مع تكييف سياسات التجارة حتى تساند التنمية. وقد لوحظ في تقديرات العديد من المراقبين وصانعي السياسات على الصعيد الدولي أن هذه المبادرة تتصل على نحو كبير بعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك.

وقد نظر إلى كلا هاتين المبادرتين باعتبارهما جزءاً من الاستجابة الدولية للصدمات التي ترتبت على الانتكاس الاقتصادي في عام ٢٠٠١، وكذلك تلك التي نجمت عن الاعتداءات الإرهابية الكبيرة التي حدثت في نفس العام. وعلى نحو أكثر تفاعلاً، يلاحظ أنه قد شرع في هاتين المبادرتين من أجل تحسين مسيرة العولمة وتوسيع نطاق فوائدها، إلى جانب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأثناء المناقشات الاستعراضية التي دارت في الأمم المتحدة، قيل إن الاختتام الناجح لجولة الدوحة يعد من الأمور الهامة بالنسبة لما ورد في توافق آراء مونتيري بأن "التجارة محرك للتنمية". وقد أشار المتحدثون إلى إمكانية إفضاء الاتفاق التجاري الشامل إلى زيادة فرص وصول السلع الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق، فضلاً عن تخفيض مستويات الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وقد تؤدي التغييرات ذات الصلة إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل نمو الاستثمار والإنتاجية في مجال الزراعة في البلدان النامية، وأيضاً إلى مساندة التنمية القائمة على الزراعة، مما يعزز من الأمن الغذائي والدخل الريفي. وتسعى البلدان النامية كذلك إلى إتاحة فرص أكبر لوصول سلعها الزراعية إلى الأسواق.

وحذر متحدثون من بعض البلدان من أن عدم التزام اقتصاد البلدان الناشئة بفتح الأسواق على نطاق واسع قد يعني تعذر تحقيق كامل الإمكانيات الإنمائية لجولة الدوحة.

وتدور في الوقت الراهن مناقشة أيضاً حول احتمال اعتماد معاملة خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة، والبلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض.

وجميع الإحصاءات، إن لم يذكر غير ذلك، مأخوذة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨، التي نشرت على نحو مشترك من قبل الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس.